



مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن

الندوة السنوية

التحولات في إسرائيل

وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين

عمّان، ٢٨/٩/٢٠١٩

التقرير العلمي

الندوة السنوية

"التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين"

التقرير العلمي

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم السبت ٢٨/٩/٢٠١٩ ندوته السنوية المتخصصة بعنوان "التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين"، شارك فيها نخبة من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة من الأردن وفلسطين.

جاءت هذه الندوة استكمالاً لنشاطات علمية سابقة عقدها المركز في هذا السياق؛ حيث عقد ندوة علمية متخصصة بعنوان "الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية" عام ٢٠٠٥، شارك فيها خبراء ومختصون من الداخل الفلسطيني والأردن، وناقشت أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في إسرائيل، وتأثيرها على الحراك السياسي الداخلي هناك، وقدم فيها سبعة أبحاث علمية، كما عقد المركز ندوة موسعة عام ٢٠٠٨ عن إسرائيل ومستقبلها، بمشاركة اثني عشر خبيراً أردنياً وعربياً وفلسطينياً، وتناولت واقع إسرائيل من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية وملامح تطورها في المستقبل.

وفي ضوء ذلك سعت هذه الندوة الأخيرة إلى دراسة أبرز التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في إسرائيل، ودراسة تأثيرها في سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين والدول العربية، إضافة إلى التأسيس لمبادرة أو رؤية لكيفية التعامل مع هذه السياسات الإسرائيلية على المستويين الشعبي والرسمي الفلسطيني والعربي، بما يخدم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويحقق أهداف مشروع النهضة العربية ويحميها من الأخطار المحدقة بها، وبحثت الندوة هذه المحاور في ست أوراق بحثية توزعت على ثلاث جلسات، إضافة إلى جلستي الافتتاح والختام.

وقائع جلسة الافتتاح

تحدثت في جلسة الافتتاح كلُّ الأستاذ محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل وعضو الكنيست السابق، والأستاذ عبد الله كنعان، أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس، والدكتور كامل أبو جابر، وزير الخارجية الأردني الأسبق، والدكتور بيان العمري، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

تناول الأستاذ بركة في كلمته التحولات في إسرائيل مشدداً على عدم وجود تحولات جدية على المستوى السياسي منذ عقد من الزمان (٢٠٠٩-٢٠١٩)؛ حيث تستمر سيطرة اليمين واليمين المتطرف، بل وتعمق، أما التحولات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل خلال هذا العقد فأدت - حسب بركة - إلى تسجيل دخلٍ عالٍ للفرد، ما زاد من أهمية الأمن ورفع القدرة لعدم الإخلال به أو التأثير على إسرائيل، ورافق ارتفاع الدخل هذا انخفاض كلفة الاحتلال للأراضي الفلسطينية، والتي تكاد تتلاشى في هذه المرحلة، ما يعدّ إشكالية مطروحة أمام الفلسطينيين تستدعي العمل على معالجتها بما يخدم المصالح الفلسطينية.

وتساءل بركة في كلمته عن وجود تأثيرات للحراك الفلسطيني والعربي أو السياسات الفلسطينية والعربية على النظام السياسي في إسرائيل! موضحاً أن التأثير للأسف غير قائم في ظلّ الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون والعالم العربي من خلافات وانقسامات، وفي ظل تراجع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات العربية الرسمية لحساب ما يطلق عليه "الصراع السني- الشيعي"، وطرح "صفقة القرن" الأمريكية وما تضمنته من ضمّ للقدس، وتوسيع إسرائيلي للاستيطان، ورفضها الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، ورفض الالتزام بأي قرار دولي أو اتفاق مع الفلسطينيين.

ومن جانب آخر تناول بركة قانون القومية في إسرائيل مؤكّداً أن ليس شأنًا إسرائيليًا خالصًا، وإنما له انعكاساته الخطيرة على الأوضاع الفلسطينية والعربية؛ لما يعنيه هذا القانون من إلغاء أيّ وجود غير يهودي في فلسطين، وإلغاء أي حقّ لتقرير المصير للفلسطينيين، وهو ما يستدعي وضع مشروع فلسطيني- عربي لمواجهته، وإن لم يكن على المستوى الرسمي، فعلى مستوى القوى السياسية والشعبية.

وفي تحليله لنتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ أوضح بركة أن تشكيل حكومة وحدة وطنية يبقى خيارًا يمكن أن تؤدي إليها النتائج، ويُعدّ هذا النوع من الحكومات من أخطر الحكومات في إسرائيل؛ حيث يلتقي الإسرائيليون من خلالها على قاسم مشترك معادٍ للفلسطينيين والعرب، ولا يمكن أن يشكّل هذا بأي حال اختراقًا للوضع القائم فيما يتعلق بسياسات إسرائيل تجاههم.

وختم بركة كلمته بأن هناك آفاقًا لنضال فلسطيني مثمر أساسه إنهاء الانقسام، رغم قتامة الصورة، وهنا تبرز أهمية مساهمة أصحاب القلم والفكر ومراكز البحث، وهو المأمول من هذه الندوة بأن تسهم بأوراقها ونقاشاتها في تقديم أفكار يمكن لها أن تساهم في النهوض بواقعنا الفلسطيني والعربي.

ومن جهته، أوضح الأستاذ عبد الله كنعان في كلمته أن إسرائيل تشكّل محرّكًا خطيرًا في الواقع الإقليمي والعالمي، وتُعدّ نموذجًا غير معهود في السياسة الدولية، من زاوية عدم التزامها بالقوانين الدولية مقابل مطالبة البعض بالالتزام بها. وأكد كنعان أن إفراز العديد من الأحزاب اليمينية في إسرائيل زاد من عنصرية الدولة تجاه الفلسطينيين، مضيفاً أن التدخل اليميني في جهاز التعليم أدّى إلى إملاء وجهة نظر قومية دينية متشددة تسعى إلى كسب التأييد الدولي من خلال السياسات الاقتصادية.

فيما اعتبر الدكتور أبو جابر أن المشروع الصهيوني يتجاوز نطاق الجغرافيا، وأنه يعمل على زرع الصراع في المنطقة وإضعافها وتفكيك الدول العربية لتظلّ إسرائيل مسيطرة على المنطقة، مع استمرار الحركة الصهيونية في شيطنة العرب لدى العالم الغربي، وخلق حالة من العداء بين القوميات الرئيسية في المنطقة، والتي تتكون من العرب والفرس والترك والأكراد.

ودعا أبو جابر الدول العربية إلى النفاهم مع القوميات الأساسية في المنطقة التي يعدّ وجودها طبيعيًا فيها وترتبط مع العرب بروابط تاريخية، محذّرًا في الوقت نفسه من مواقف بعض الدول العربية التي تسعى إلى بناء علاقات قوية مع إسرائيل التي تم استحداثها في المنطقة، والتي عدّها علاقات غير مبررة في ظلّ سياسات إسرائيل العدوانية. كما اعتبر أبو جابر أنّ صفقة القرن تمثل مشروعًا قديمًا تم تنفيذ العديد من بنوده التي تتمحور حول

تصفية القضية الفلسطينية، موضحاً أن القضية عادت إلى الحضن الفلسطيني- الأردني وهو ما يستلزم تعميق الوحدة الأردنية- الفلسطينية بوصفها أساساً للمواجهة.

وفي كلمته شدّد الدكتور العمري على ضرورة وضع استراتيجية للخروج مما يعانيه العالم العربي من أزمات وتحديات في مواجهة أعدائه ومواجهة المشاريع الدولية والإقليمية الساعية لإضعافه، معتبراً أن الاستسلام لهذا الواقع يعيق القدرة على التفكير لتحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، في حين أن إسرائيل تعزز ومن وجودها واستمراريتها.

وأشار العمري إلى سلسلة من النشاطات العلمية التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في خدمة المسار السياسي العملي لتشكيل رؤى حول التحديات التي تواجه العالم العربي والمساهمة في حلّها، وكذلك سعي المركز من خلال هذه الندوة إلى تأسيس تصور متكامل حول التحولات الإسرائيلية وكيفية التعامل مع الاحتلال والصراع والأدوات اللازمة لمواجهته وتحقيق المصالح العليا للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وقائع الجلسات

الجلسة الأولى

التحولات السياسية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين

ترأس الجلسة الأستاذ محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل وعضو الكنيست السابق، وقدم فيها كلٌّ من الدكتور مهند مصطفى مدير عام "المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية- مدى الكرمل" في حيفا، والدكتور نظام بركات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، ورقة بعنوان "التحولات السياسية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين".

ركّز الدكتور مصطفى في ورقته على أنّ سيطرة كتلة اليمين في إسرائيل تأسست خلال العقدين الأخيرين، وهي في طريقها للهيمنة، بمعنى فرض تغييرات جذرية على النظام السياسي بقاعدة اجتماعية وشعبية مساندة للقيادات والأفكار والسياسات اليمينية المتطرفة.

وطرح ثلاثة أسباب رئيسة لانزياح إسرائيل نحو اليمين أولها أن جوهر المشروع الصهيوني هو ديني، وثانيها هو نتائج حرب عام ١٩٦٧ التي شكلت على المستوى الإسرائيلي تجسيدا للخطاب القومي من ناحية وللخطاب الخلاصي- الديني من ناحية أخرى بالسيطرة الكاملة على فلسطين "أرض إسرائيل" حسب التعبير الصهيوني، وآخرها التوجه والفكر النيولبيرالي الاقتصادي الذي يعمل على تفتيت المجتمع وإعادة بنائه باتجاه اليمين.

وأوضح مصطفى أن جوهر الفرق بين اليمين المتطرف وقوى اليمين الأخرى في إسرائيل يتمثل في السؤال المركزي فيما إن كانت "إسرائيل الدولة" التي تشكلت، والتي ما زالت بحاجة إلى "الأسرلة"، أو "إسرائيل المستعمرة أو الحركة الاستيطانية" التي ما زالت قيد التشكل وتتجه نحو التهويد للدولة والمجتمع والفكر الناظم لها بأبعاده القومية والدينية.

وفي ضوء ذلك خلص مصطفى إلى أن التنافس الحقيقي يغيب عن تشكيل الحكومة بين الأحزاب، فمنذ

انتخابات عام ٢٠١٣ ينفرد الليكود بتشكيل الحكومة دون منافس، وقبله كان حزب "كاديما" الذي أسسه شارون، وهو أيضاً حزب يميني رغم ادّعائه بأنه حزب وسط. والليكود هو الحزب الوحيد ذو الحضور في كل الطبقات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، على عكس معسكر اليسار الذي ينحصر حضوره في الطبقة الوسطى المدنية العليا فقط، رغم طروحاته الاجتماعية التي تتسجم مع مصالح الطبقتين الوسطى والدنيا.

وفي ورقته أكد الدكتور نظام بركات على أنّ الساحة السياسية في إسرائيل شهدت مجموعة من التحولات الرئيسية، من أبرزها زيادة تفكك الحركات والأحزاب السياسية وتشرذمها، وظهور حالة من تأثير الأحزاب الصغيرة والمتوسطة على تشكيل الحكومات الإسرائيلية غير المتجانسة، وغياب الدور الفعال للقيادات الكارزمية والتاريخية، وصعود التيار الديني القومي في إسرائيل وازدياد تأثيره على السياسة الإسرائيلية، وانحسار دور المؤسسة العسكرية لصالح القوى اليمينية والدينية في النظام السياسي، مع تراجع ثقة الإسرائيليين بالسلطة ومؤسساتها الرسمية سواء التنفيذية أو التشريعية.

وأشار بركات إلى أثر هذه التحولات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب، ومنها تغيّرات جذرية في وسائل الصراع بين العرب وإسرائيل، وإضعاف إمكانية نشوب حروب واسعة في المنطقة، والاتجاه لتحويل الصراع من إطاره العربي إلى نزاع إسرائيلي- فلسطيني، وتعميق سياسة التمييز ضد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه، وتهويد أراضيه المحتلة، وشرعنة الاستيطان الذي بدأ بابتلاع أراضي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وتهميش دور الأقلية العربية في إسرائيل، والذين يشكلون حوالي ٢٠% من سكانها، وتصاعد التهديدات الإسرائيلية بسلب حقوقهم المدنية، مع تعاضم الهجمة الصهيونية على القدس وازدياد الانتهاكات الإسرائيلية لها، وإلغاء حق العودة للاجئين، ومحاولة تصفية دور وكالة (الأونروا) استناداً إلى دعم أمريكي في ظل سياسة الرئيس ترامب المؤيدة لأطماع الحكومة الإسرائيلية اليمينية.

وختم بركات ورقته بطرح سؤال عن المطلوب فلسطينياً وعربياً للتعامل مع السياسات الإسرائيلية، موصياً بعددٍ من الإجراءات، من أبرزها التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تحت جميع الظروف، ودعم حقه في استخدام وسائل المقاومة المشروعة جميعاً، وحشد العمق العربي خلف المشروع الوطني الفلسطيني، وإعادة القضية الفلسطينية إلى مركزيتها الطبيعية.

الجلسة الثانية

التحولات الأمنية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين

ترأس هذا الجلسة الفريق (م) الدكتور قاصد محمود، النائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة، وقدم فيها كلّ من اللواء (م) محمود اريديسات، الخبير الاستراتيجي، والدكتور جوني منصور، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ورقة بعنوان "التحولات الأمنية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين".

أوضح اريديسات في ورقته بأنه لا يمكن التعامل مع التحولات الأمنية في إسرائيل انطلاقاً من عام ٢٠٠٩؛ حيث

أتت هذه التحولات نتيجةً لتفاعل العديد من العوامل العسكرية والسياسية والأمنية المركبة منذ ما جرى في حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وبعدها زيادة نفوذ حركة حماس في الضفة الغربية وغزة، الأمر الذي ساهم في تعزيز مخاوف إسرائيل تجاه أمنها الداخلي، وذلك في ضوء أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية مصممة في الأساس لمواجهة الجيوش النظامية والتهديد الخارجي؛ فقد استنتجت إسرائيل بعد حربي لبنان (٢٠٠٦) وغزة (٢٠١٤) أن فائض القوة لديها لا يحسم المعركة، واتجهت نحو إدارة جديدة للصراع والتركيز على تطوير القوة الدفاعية، وهو ما شكّل تحدياً أمنياً وعسكرياً لم يستطع الجيش الإسرائيلي حسمه حتى اليوم.

ورأى اردبيسات أن الربيع العربي عام ٢٠١١ أربك صانع القرار الإسرائيلي تحسباً من نجاح الشعوب العربية في التقدم نحو الديمقراطية والحرية ... كما كان الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والدول الكبرى من جهة وإيران من جهة ثانية محطةً لتحولات أمنية جديدة لدى إسرائيل.

وخلص اردبيسات بعد هذا إلى أنّ إسرائيل، ومعها الدول الكبرى، انتقلت استراتيجياً من مرحلة مواجهة سياسات الدول العربية المعادية لها إلى التأثير في رسم مصائر بعض هذه الدول والتأثير على سياساتها، ولم تعد إسرائيل مهتمة بردود الفعل العربية الرسمية تجاه سياساتها، بل باتت تركز على الصراع مع الكيانات والفواعل من غير الدول، وخصوصاً المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

وللتأسيس لرؤية للتعامل مع التحولات الأمنية الإسرائيلية شعبياً ورسمياً، أوصى اردبيسات بتبني عدد من الأدوات، من أبرزها إنجاز المصالحة الفلسطينية على المستوى الفلسطيني الرسمي، ومراجعة دور السلطة الفلسطينية في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها لتكون رافعةً للنضال الفلسطيني رسمياً وشعبياً، وإجراء الانتخابات المستحقة لرفد قيادة السلطة ومؤسساتها بطاقات جديدة، وإيجاد وسيلة لفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على دولة الاحتلال.

وعلى المستوى الشعبي دعا اردبيسات إلى تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه مهما واجه من ضغوطات وإغراءات إسرائيلية، مع رفع كلفة الاحتلال على إسرائيل بمسيرات شعبية حاشدة وإضرابات واحتجاجات دائمة، وبناء وتعزيز المؤسسات الشعبية لتكون بدورها حاضنة لنضال فلسطيني شعبي في مواجهة الاحتلال.

أمّا على المستوى الرسمي والشعبي العربي فأوصى اردبيسات بتأمين مناعة إقليمية واستقرار سياسي وتكامل اقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك، بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتمتين العلاقات بين وحدات "النظام العربي" وبما يتطلبه ذلك من توجه للحوار الداخلي والتفاوض وحل الخلافات وإنهاء الصراعات الدائرة بين الدول العربية.

ومن جهته أكد الدكتور جوني منصور على أن التفكير الإسرائيلي يقدم الأمن على السلام، وهو ما ينعكس على سياسات إسرائيل في تعاملها مع العرب والفلسطينيين، وحتى على الدوائر الإقليمية والدولية الأوسع.

وأوضح منصور أن إسرائيل تعتمد سياسة الحلوق المؤقتة واليومية، وتعمل في المقابل على تأجيل الحلول الحقيقية مع الفلسطينيين في الضفة وغزة والداخل الفلسطيني، ومنها استمرار التنسيق الأمني مع السلطة، وتحسين الوضع الاقتصادي.

وارتكز منصور في ورقته على عام ٢٠٠٦ بوصفه بداية للتحويلات الأمنية الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين؛ حيث تحولت إسرائيل من حالة الهجوم والمباغته الى حالة حماية جبهتها الداخليه والدفاع عنها، وقد عززت الحروب على غزة، وما رافقها من تحوّل "العدو" إلى الفواعل من غير الدول، هذه التحويلات.

ومن التحويلات التي يرى منصور أنها فرضت على إسرائيل واقعاً أمنياً جدياً الربيع العربي، والذي فرض على إسرائيل إعادة النظر في علاقاتها مع أنظمة رسمية عربية، والتعامل مع الشعوب، وهو تحدّد جديد لم تكن إسرائيل مستعدة له.

وركّز منصور على احتمالية لجوء إسرائيل إلى حرب من نوع جديد تمرّست فيها، وهي حرب السايبر التي قد تسهم في إحداث حالات من البلبلة في حال استخدامها، خصوصاً أن فواعل سياسية عربية وإقليمية، وحكومات عربية متواضعة من حيث القدرات والثروات، تملك قدرًا من المخزون التكنولوجي الذي يمكن أن يهدّد الأمن الإسرائيلي.

الجلسة الثالثة

التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين

ترأس هذه الجلسة الدكتور أحمد سعيد نوفل، أستاذ العلوم السياسية، وعضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، وقدم فيها كلٌّ من الدكتور نصر عبد الكريم، أستاذ المالية والمحاسبة في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأميركية في رام الله، والدكتور خالد أبو عصبه، مدير معهد مسار للأبحاث الاجتماعية والتطبيقية في حيفا، ورقة بعنوان "التحويلات الأمنية في إسرائيل، وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين".

أكدت ورقة الدكتور عبد الكريم على أن النظام الاقتصادي الإسرائيلي يتميز بدرجة عالية من المركزية، خصوصاً في ظلّ سيطرة الحكومة على الموارد، مع ارتباط هذا الاقتصاد بشكل وثيق بالسياسة التوسعية المبنية على أيديولوجية قومية دينية، وأكد عبد الكريم أن الاقتصاد الإسرائيلي يؤثّر بشكل مباشر وجوهري على الفلسطينيين ضمن حياتهم اليومية، وفي نطاق أوسع على العرب، حيث تداعيات ومآلات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وأوضح عبد الكريم بأن الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩ تميّزت بوجود بنيامين نتنياهو رئيساً لأربع حكومات إسرائيلية متعاقبة، والذي يُعدّ من مؤيدي نهج النيوليبرالية الاقتصادي، وتمثلت التحويلات الاقتصادية في إسرائيل خلال هذه الفترة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض البطالة وصولاً إلى التشغيل الكامل، وارتفاع الصادرات واحتياطي العملات الأجنبية، وانخفاض حادّ في التضخم، وسياسة انفتاحيه على الدول العربية والأفريقية بهدف تطبيع العلاقات، وفتح أسواق جديدة، خاصة في التكنولوجيا والخدمات الأمنية المرتبطة بها، والسعي نحو صفقات اقتصادية وسياسية آخرها ما سُمّي "صفقة القرن".

كما تمثّل التحوّل خلال العقد الأخير بالتعهد بضمّ المستوطنات، وخصوصاً غور الأردن والبحر الميت، إلى إسرائيل، نظراً لقيمتها الاقتصادية.

وفي سياق تأثير هذه التحويلات على الفلسطينيين، بيّن عبد الكريم بأنّ حكومة نتنياهو أوقفت، منذ تشكيلها عام

٢٠٠٩، أموال المقاصة الفلسطينية بشكل منقطع، وربطتها بأحداث سياسية، ومع نهاية عام ٢٠١٨ وبداية عام ٢٠١٩، أوقفت الحكومة الأمريكية جميع المساعدات المالية للفلسطينيين باستثناء الأمنية منها، واقتطعت الحكومة الإسرائيلية جزءاً من أموال المقاصة، ما أدى إلى وقف تحويلاتها كلياً، الأمر الذي جمّد حوالي ٧٠% من إيرادات السلطة الفلسطينية، ما قلّل صرف رواتب الموظفين الحكوميين إلى النصف، وأدى إلى تخفيض الخدمات، وانخفاض الحركة الشرائية في الأسواق.

وفي سياقٍ أوسع أوضح عبد الكريم أن التناغم بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونتنياهو عزّز من خضوع الاقتصاد العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، لسياسة العسا والجزرة؛ حيث أصبحت إسرائيل تضطلع بدور أكثر فاعلية في توجيه المساعدات الأمريكية وسياسة العقوبات الاقتصادية، سواءً تجاه الفلسطينيين أو العرب، مع فتح آفاق جديدة لبيع منظومات التكنولوجيا ومعدّات تحلية المياه الإسرائيلية إلى أسواق خليجية وعربية وأفريقية.

وخلص عبد الكريم في نهاية ورقته إلى أنّ جميع الحلول لإنعاش الوضع الاقتصادي الفلسطيني تبقى حلولاً مؤقتة بصرف النظر عما يمكن تقديمه للفلسطينيين، إلاّ إذا تحقّق الاستقلال السياسي، وهو شرط تحسين حياة الفلسطينيين ومدخله.

وفي ورقته ركّز الدكتور خالد أبو عصبه على أن النظر بعمق في واقع المجتمع الإسرائيلي اجتماعياً واقتصادياً يشير إلى وجود تناقض داخلي؛ فمن جهة هو مجتمع ذو توجه غربي في ثقافته، وفي كونه يعتمد في الغالب على الإنتاج العلمي والتكنولوجي، كما الأمر في العالم الغربي المعاصر، لكنّه من جهة أخرى ما زال يعاني من مشكلات أساسية تتعلق بالمبنى الاجتماعي والتباين الثقافي لدى قطاعات عديدة داخل المجتمع الإسرائيلي.

وذكر أبو عصبه أن إحدى القضايا المركزية التي تخلق القيادات الإسرائيلية دوماً فيما يتعلق بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية هي القدرة على إيجاد المعادلة التي تعمل على استمرار التماسك الاجتماعي والثقافي للمجتمع الإسرائيلي في ظلّ خشية فقدان الروح الوطنية "الصهيونية"، والتي طالما عملت المؤسسة على تعزيزها من خلال مشروع ما يسمّى "بوتقة الصهر"، ويذكر في هذا السياق التغيرات الكثيرة التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي خلال العقد الماضي من مجتمع ذي سمات اشتراكية إلى مجتمع رأسمالي يحتكم إلى اقتصاد السوق، وهكذا تحوّل إلى مجتمع فردي، ومادي تنافسي تراجمت فيه القيم الجماعية، وهو ما لاقى قبولاً جماهيرياً، وخصوصاً لدى فئة الشباب.

وعدّد أبو عصبه جملة من الآثار التي تركتها هذه التغيرات على المبنى الاجتماعي الإسرائيلي في مجالات عديدة، من أهمها اتساع الفجوة في الدخل الفردي والأسري، وانعكاس هذا على المستوى المعيشي والرفاهية بين قطاعات وفئات مجتمعية وفقاً لانتمائها على أسس مواطن هجرتها (غربية أو شرقية)، ووفقاً للتشدد الديني (حرديم أو علمانيين)، والانتماء العرقي (يهودي أو عربي)، وتظهر ملامح هذه الفجوة من خط البداية في المستوى التعليمي، والاستقطاب السياسي لمجموعات وفئات في ظلّ صراع على اقتسام الحصة الاقتصادية لكلّ مجموعة وفق قوتها أو تمثيلها وشرعيتها السياسية، وتراجع، أو شبه انهيار، منظمة العمال العامة (الهستدروت)، والتغيير التدريجي للهيكل الطبقي في إسرائيل نتيجة خصخصة القطاع العام، وتفكيك دولة الرفاهية وانقسام الطبقة الوسطى،

وخلق فجوة كبيرة بين "الطبقة الوسطى العليا" و"الطبقة الوسطى الدنيا".

وفيما يتعلق بانعكاس التغييرات على المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، خلص أبو عصبه إلى أن سياسة إسرائيل نحوهم تتمثل في هدفين اثنين: أولهما، دمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي كأفراد بشكل حقيقي يساهمون في رفع معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق يمكن فهم توجه شركات "الهايتك" الإسرائيلية لتشغيل الشباب الفلسطيني، وثانيهما تحطيم الكيان الجماعي للفلسطينيين اجتماعيًا وثقافيًا وقوميًا وسياسيًا بواسطة تشريع القوانين واتخاذ إجراءات صارمة بحق تنظيمات سياسية، وهو ما يهدف في النهاية إلى تحويل الفلسطينيين في إسرائيل من مجتمع وكيان اجتماعي إلى عمال مهاجرين يخدمون الاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أن يتحولوا إلى مجتمع هش وفوضوي وذو نزعة فردية، وتسوده الخلافات والصراعات.

نقاشات المشاركين

طرح المشاركون الحاضرون في الندوة عددًا من الأفكار وأثاروا جملةً من النقاشات على هامش تقديم أوراق الندوة، ومن بينها حرص إسرائيل على نشر "الأسطورة" فيما يتعلق بصورتها وقدراتها، وذلك سعيًا منها إلى تأكيد هيمنتها سيكولوجيًا، واستخدامها للإعلام والسياسة وسائل لتحقيق ذلك في كل من بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، وفي ضوء ذلك تتحوّل إسرائيل، حسب المشاركين، إلى دولة نموذج ورائدة تسعى دول الإقليم إلى التنسيق معها، بما في ذلك بعض الدول العربية، كما تسعى إسرائيل إلى تقديم انطباع عنها بأنها يمكن الاعتماد عليها واعتبارها مصدرًا للمعلومات والتكنولوجيا الأمنية، فضلًا عن كونها حليفًا سياسيًا واقتصاديًا.

وفي المقابل أشار المشاركون إلى أن إسرائيل، ورغم سعيها إلى تقديم نفسها دولة رائدة نموذجًا يمكن الاعتماد عليه، إلا أنها دولة مرعوبة تقدّم الأمن على كل أمر، وتقوم سياستها على "الأمن المتخيّل"؛ وذلك لكونها غير قادرة على إنهاء التهديد لأمنها ما دام الحال الفلسطيني في المقاومة والانتفاضات قائمًا.

كما حدّر المشاركون من إشكالية تحوّل النظرة إلى إسرائيل من عدوٍّ استراتيجي يحتاج للمواجهة، إلى دولة نموذج أو طرف قوي يمكن الاعتماد عليه بما يوحي من تقديمه لنفسه للمساعدة والحماية من "أعداء آخرين"، كما هو الأمر بالنسبة لتصوير إيران مثلًا، أو الإسلام السياسي، عدوًّا للأمة العربية ولأمنها القومي والوطني.